

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠٠٦

بإنشاء مركز سوزان مبارك الإقليمي لصحة وتنمية المرأة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة والسكان ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الصحة والسكان ؛

قـرـر:

(المادة الأولى)

يُنشأ مركز يسمى «مركز سوزان مبارك الإقليمي لصحة وتنمية المرأة»

تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ويكون مقره مدينة الإسكندرية

ويتبع وزير الصحة والسكان .

(المادة الثانية)

يهدف المركز إلى دعم البحث العلمي في مجال صحة وتنمية المرأة في مصر

ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وحوض البحر المتوسط وتطوير أساليب العلاج وتدريب الأطباء

وله في سبيل ذلك إنشاء فروع وعيادات نموذجية في أنحاء الجمهورية وإجراء الأبحاث

العلمية والطبية وإقامة وتشجيع المؤتمرات والندوات في مجال تخصصه .

(المادة الثالثة)

يكون للمركز مجلس أمناء يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من رئيس الجمهورية - بناء على اقتراح من وزير الصحة والسكان - وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ويجوز أن يضم مجلس الأمناء بعض الشخصيات الأجنبية من ذوي الخبرة والتخصص في مجال عمل المركز .

(المادة الرابعة)

مجلس الأمناء هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المركز ، ويباشر كافة السلطات والاختصاصات المتعلقة بشئون المركز وعلى الأخص ما يلي :

رسم السياسة العامة للمركز في مجال البحث العلمي الخاص بصحة وتنمية المرأة .

متابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة للمركز في مجال صحة وتنمية المرأة .

اعتماد الهيكل الوظيفي وهيكل التنظيم الإداري للمركز والفروع التابعة له وذلك بناء على اقتراح وعرض مدير المركز .

اعتماد اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالمركز وفروعه والتعديلات الخاصة بها وذلك بناء على اقتراح وعرض مدير المركز .

إنشاء فروع للمركز وعيادات طبية في أنحاء الجمهورية .

اعتماد إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المركز واختصاصاته وذلك بناء على اقتراح وعرض مدير المركز .

الموافقة على إجراء البحوث والتجارب العلمية والطبية التي تقتضيها أهداف المركز .

قبول التبرعات المالية والعينية من الأفراد والهيئات المحلية أو الأجنبية في ضوء القواعد المقررة .

(المادة الخامسة)

يجتمع مجلس الأمناء بدعوة من رئيسه مرتين على الأقل في السنة ، أو كلما رأى رئيس المجلس ضرورة لذلك ، ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يفوض مدير المركز في بعض اختصاصاته .
ولرئيس المجلس أو من يفوضه أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة عند بحث أو مناقشة أي موضوع من الموضوعات الداخلة في اختصاصه .

(المادة السادسة)

يكون للمركز مدير يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويتولى إدارة المركز وتصريف شئونه ويمثله في صلته بالغير وأمام القضاء ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الأمناء لتحقيق أغراض المركز .

(المادة السابعة)

يباشر مدير المركز جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي تقتضيها أغراض المركز والفروع الملحقة به وعلى الأخص ما يأتي :
اقتراح الهيكل الوظيفي وهيكل التنظيم الإداري للمركز وفروعه التابعة له وعرضها على مجلس الأمناء لاعتمادها .
اقتراح اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالمركز وفروعه وعرضها على مجلس الأمناء لاعتمادها .
تعيين العاملين بالمركز وفروعه .
عقد المؤتمرات والندوات وتنظيم الدورات التدريبية في مجال تخصص المركز ودعوة الخبراء للمشاركة في دعم تلك الأنشطة .

(المادة الثامنة)

يكون للمركز شراء الأجهزة والمستلزمات العلمية والطبية اللازمة مباشرة اختصاصاته .

(المادة التاسعة)

يكون تحديد مدى لزوم الأجهزة والمستلزمات الطبية والإدارية والأدوات العلمية والسيارات المزمع استيرادها لتحقيق أغراض المركز بقرار من مجلس الأمناء بناء على اقتراح وعرض مدير المركز .

(المادة العاشرة)

تتكون موارد المركز من :

الاعتمادات التي تخصصها له الدولة في الموازنة العامة .
الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا والإسهامات المالية الداخلية والخارجية التي يوافق مجلس الأمناء على قبولها .
مقابل الخدمات التي قد يؤديها المركز للغير .

(المادة الحادية عشرة)

يكون للمركز موازنة مستقلة على غرار الموازنة العامة للدولة ، وتبدأ السنة المالية للمركز ببداية السنة المالية للموازنة العامة للدولة وتنتهي بنهايتها .
ويكون للمركز حساب خاص في البنك المركزي المصري أو في أحد البنوك التجارية تودع فيه حصيلة موارده ، ويرحل فائض هذا الحساب من سنة مالية إلى أخرى .
وتخضع حسابات المركز لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات .

(المادة الثانية عشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رمضان سنة ١٤٢٧ هـ
(الموافق ١٩ أكتوبر سنة ٢٠٠٦ م) .

حسنى مبارك